

المنتدى الأول للمؤسسات الوطنية بدول مجلس التعاون الخليجي

دور المؤسسات الوطنية في تعزيز و حماية حقوق الإنسان:

التحديات و الإنجازات و التطلعات

الدوحة- قطر

٢٠-٢١/٠٤/٢٠١٠م

الإطار العام

الهدف	تشجيع دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تؤسس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في إنشاء هذه المؤسسات في بلادهم؛ ومساعدة الدول التي لديها مؤسسات في تقوية قدرتهم في أداء المهمة المنوطة لهم.
الدولة المشاركة	قطر والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة
الشركاء	واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومركز الدراسات و التوثيق في جال حقوق الإنسان بقطر التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.
المكان	الدوحة- قطر
التاريخ	٢٠-٢١ أبريل ٢٠١٠م

١. مقدمة

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIS) هي أحد المكونات الرئيسية لنظم حماية حقوق الإنسان، وتشمل أيضاً على سلطة قضائية مستقلة، وإدارة فعالة للعدل، ويرلمان يتضمن لجنة لحقوق الإنسان، ومنظمات مجتمع مدني قوية ونشطة، ووسائل إعلام متأهبة ومستجيبة، ونظام مدرسي يقدم برامج تعليم حقوق الإنسان على جميع المستويات، ويوجه عام مجتمع يشجع الهدف من الثقافة العالمية لحقوق الإنسان.

في عام ١٩٩٣ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٣٤/٤٨ المسمى "المبادئ المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية لترويج وحماية حقوق الإنسان" والمعروفة "بمبادئ باريس".

وهي قواعد دولية تقدم الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تمتثل بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل أن تعمل بفاعلية. وتشمل على الاستقلالية والتعددية والولاية واسعة النطاق لحماية والترويج لجميع حقوق الإنسان وسهولة الوصول إليها والاستقلال الوظيفي والهيكل والتفاعل مع المجتمع المدني والمثالية والقدرة على التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان والتفاعل مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

وقد تأسست لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لترويج وحماية حقوق الإنسان (ICC) عام ١٩٩٣.

الوظيفة الرئيسية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لترويج وحماية حقوق الإنسان (ICC)، على المستوى الدولي، هي تنسيق أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تم تأسيسها طبقاً لمبادئ باريس. وتدعم لجنة التنسيق الدولية أيضاً تأسيس وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس.

وقد تم تقويتها بالقاعدة التي تنص على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل مبادئ باريس ستكون هي فقط الأعضاء المؤهلة قانونياً لمجموعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

هذه القواعد تقوي أهمية مبادئ باريس كمعايير إرشادية لعضوية ووظائف لجنة التنسيق الدولية (ICC).

٢. الأهداف

الهدف العام للمنتدى الأول للمؤسسات الوطنية بدول مجلس التعاون الخليجي هو المساهمة في تأسيس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمثل مبادئ باريس في دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق الارتباط مع ممثلين حكوميين وبرلمانيين وأعضاء من المجتمع المدني.

ويسعى المنتدى الخليجي الأول، على وجه الخصوص، إلى تحقيق الآتي:

- التأكد من تلقي المشاركين لمقدمة شاملة عن مبادئ باريس والحاجة إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان طبقاً لهذه المبادئ.
- تقديم للمشاركين الموارد والأدوات المنهجية ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مبادئ باريس).
- مشاركة في الدروس المستفادة من مبادئ باريس من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التصنيف (أ) في جميع أنحاء المنطقة مع التركيز الخاص على ممارسات المؤسسات الأخرى الوطنية لحقوق الإنسان.
- إفساح المجال لمناقشة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس في دول مجلس التعاون الخليجي.
- مناقشة إمكانية وضع خارطة للطريق ومقترحات راسخة لتأسيس آليات / هيكل ممتثلة لمبادئ باريس في تلك البلاد حيث تكون المناقشة في هذا المجال أكثر تقدماً.

٣. الإستراتيجية

تستضيف قطر المنتدى الخليجي الأول في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أبريل ٢٠١٠. ويشترك في التنظيم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر.

ومن خلال المشاركة القوية، سيعمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر في توحيد جهود بناء القدرة الإقليمية في مساعدة دول مجلس التعاون الخليجي في وضع آليات / هياكل ممثلة مع مبادئ باريس.

وستسفر نتائج هذه المشاركة الموحدة عن:

- زيادة الوعي لدى المساهمين الإقليميين عن دور ووظيفة والولاية القانونية وطرق عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس.
- إجراء الحوارات بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس في مجلس التعاون الخليجي.
- تنسيق الآليات على نطاق واسع (الأمم المتحدة، التعاون الثنائي المتبادل،...الخ) لدعم جهود مجلس التعاون الخليجي في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس.

٤. المنهجية

المشاركين

يضم المنتدى الخليجي الأول حوالي ٣٠ مشارك من المؤسسات الوطنية وممثلين من الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة التي ليس لديها آليات / هياكل طبقاً لمبادئ باريس.

المحاضرون

سيتم دعوة ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التصنيف (أ) (الأردن وقطر وفلسطين ومصر والمغرب) ليقدموا خبراتهم على المشاركين. سيقوم ممثلي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (المركز الرئيسي ومركز قطر للتوثيق) بتسهيل المناقشات.

المحتوى

سيأخذ موضوع المنتدى الخليجي الأول سياق المعايير الدولية (مبادئ باريس) في المنطقة. يسبق جلسات العمل ، تقديم مواد توضيحية للمشاركين لتوفير معلومات للمناقشات التي سيتم إجرائها. خلال ورشة العمل، سيتم مناقشة الوظائف الرئيسية لآليات مبادئ باريس (وتشمل، ترويج وحماية حقوق الإنسان، التحري عن وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والتعامل مع الشكاوى المختلفة والخدمات الاستشارية والمراجعة التشريعية وتعليم حقوق الإنسان)، وطرق العمل والإجراءات العملية والوظائف الرئيسية على المستويات الإقليمية والدولية.

إجراءات الورشة

ستعقد جلسات المنتدى الخليجي الأول في خلال يومين. وتشمل جلسة افتتاحية وجلسة ختامية بالإضافة إلى جلسات عمل سيتم تنظيمها كما سيتم توضيحه فيما بعد. تقديمات قصيرة وغير رسمية، أغلبها من هيئة المشاركين

(المؤسسات الوطنية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان) لبدأ المناقشات وربط المشاركين بها. وستنظر المناقشات بطريقة منتظمة مقاييس ومؤشرات وأمثلة أفضل الممارسات التي تقوم بها المؤسسات المختلفة.

سيكون هناك رئيس يشرف على كل جلسة ويسهل المناقشات. سيتم تقسيم المناقشات العامة إلى مجموعات عمل كلما أمكن لإفساح المجال لمناقشات مركزة طبقة لمستوى مشاركة البلاد في إنشاء مؤسسات طبقاً لمبادئ باريس.

سيوفر هذا فرصة لمناقشة بتفاصيل أكبر، عند الضرورة، الأمور المتعلقة بالمتطلبات التشريعية ووضع استراتيجيات لإطار العمل؛ وفرق العمل؛ واعتماد القوانين والخطة الاستراتيجية؛ والاستشارة الوطنية؛ ونشر الموارد؛ والدعم الدولي... الخ. الهدف الرئيسي من المناقشات هو الحصول على مزيد من الاستراتيجيات والتوصيات.

جدول الأعمال

مرفق جدول أعمال جلسات المنتدى.

اللغة

لغات العمل هي العربية والإنجليزية.